

وزير التجارة والصناعة يسلم رسالة من الرئيس السيسي
لنظيره الكيني بقمة أعمال الكوميسا بنairobi

صنع في مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

أغسطس ٢٠١٩

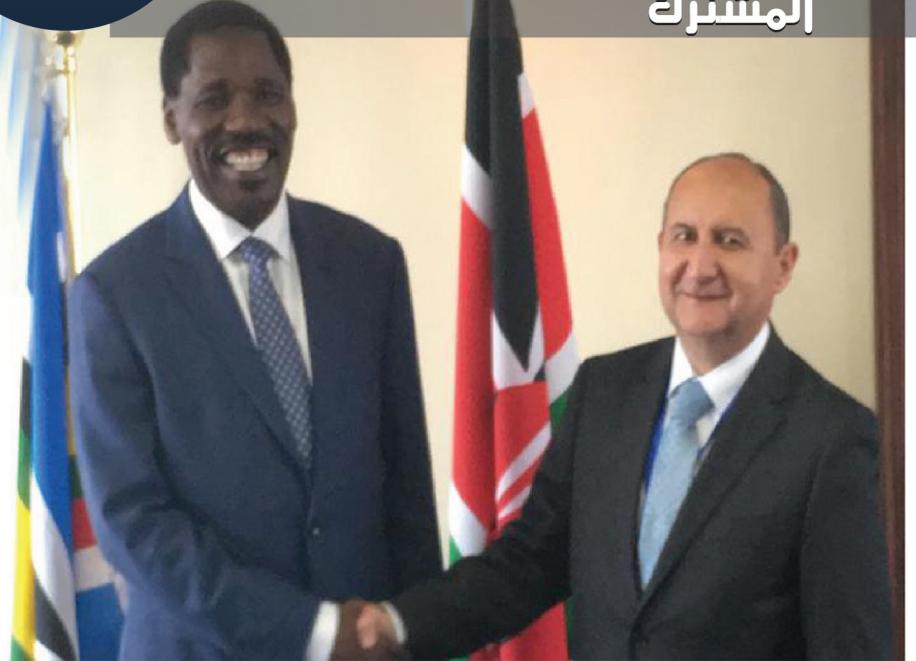
العدد
الحادي عشر



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة

مصر وكينيا ننفقان على
تعزيز التعاون الصناعي
المشترك

مجلس إدارة صندوق
تنمية الصادرات
يوافق على إقرار
البرنامج الجديد لرد
أعباء الصادرات
بموازنة ٦ مليار جنيه



قراره وزارى بتشكيل
اللجنة الرئيسية
لمكافحة الفساد
بالتجارة والصناعة



رئيس الوزراء
يصدر قرارا بتعيين
قيادات جديدة
بالتجارة والصناعة



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mfti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوي / البريد



Mift.Media



Trade_Industry



miftmedia



mti.gov.eg

المقر الرئيسي

وزارة التجارة والصناعة

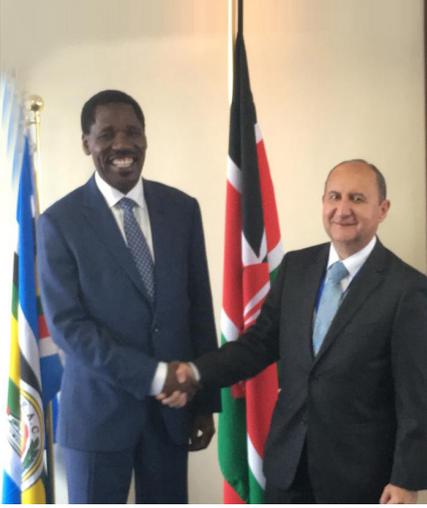
- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتي - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦٠٥)

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...



باب الإخبار صفحة ٤

خلال مشاركته بقمة أعمال الكوميسا
بنيروبي
وزير التجارة والصناعة يسلم رسالة من الرئيس
السياسي لنظيره الكيني نناول أهمية تعزيز
التعاون المشترك لتحقيق آمال وطموحات
البلدين

هيئة تنمية الصادرات تنظم زيارة لفرنسا للاستفادة من
خبراتها في مجال الثورة الصناعية الرابعة وأثرها على
تنمية الصادرات

باب ما وراء الاقلام ٢٢

باب حول العالم ٢٠

صندوق النقد الدولي ..
مطالب بنطبيق سياسات داعمة
لمواجهة نباطؤ النمو الاقتصادي
العالمي



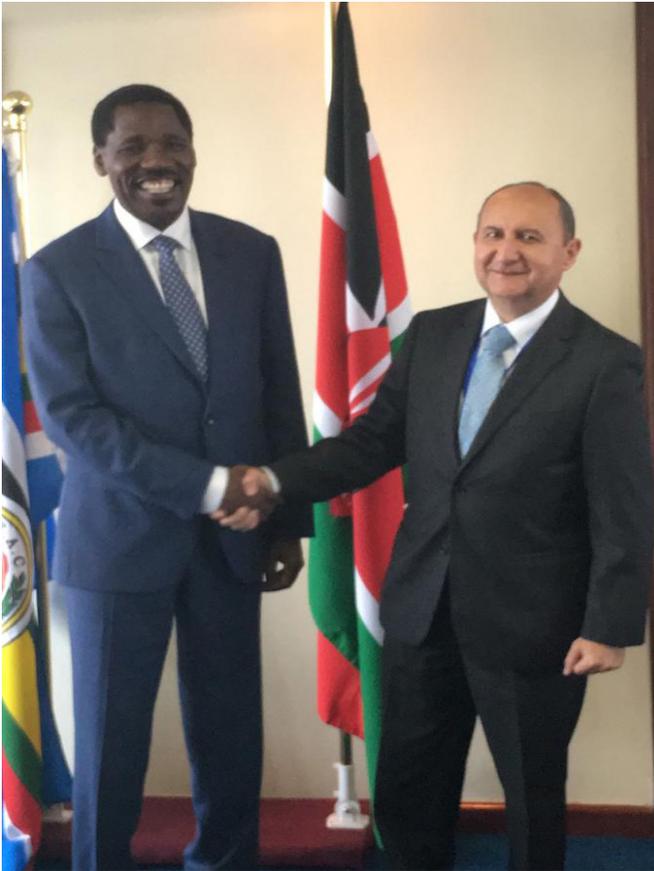
باب مجتمع الموظفين ٢٤

إحالة ٧.٦ موظف للنيابة
الإدارية لتعاطيهم المخدرات
طبقا للقانون

باب هيئة فى سطور ٢٦



خلال مشاركته بقمة أعمال الكوميسا بنيروبي وزير التجارة والصناعة يسلم رسالة من الرئيس السيسي لنظيره الكيني نناول أهمية تعزيز التعاون المشترك لتحقيق امال وطموحات البلدين



سلم المهندس عمرو نصار، وزير التجارة والصناعة، رسالة من الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الرئيس الكيني/ اوهورو كينياتا، تضمنت التأكيد على عمق العلاقات المتميزة التي تربط بين مصر وكينيا كأحد أهم شركاء مصر في قارة أفريقيا، كما عكست حرص الرئيس السيسي على العمل سويا من أجل تعزيز هذه العلاقات في شتى المجالات بهدف تحقيق رفاهية ورخاء الشعبين المصري والكيني.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير- بالإتابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسي- بفعاليات معرض وقمة أعمال تجمع الكوميسا Source ٢١ وذلك في إطار أسبوع كينيا التجاري (الثالث) والذي استضافته العاصمة الكينية نيروبي خلال الفترة من ١٧ الى ٢١ يوليو وحضره رؤساء كينيا وأوغندا وزامبيا وموريشيوس ونائب رئيس سيشل الذي جاتب ممثلين عن الدول الأعضاء الاحدى والعشرين، فضلا عن أكثر من مائتي عارض من المنطقة. وقال الوزير أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول تجمع الكوميسا بلغ ٢ مليار و ٣١٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ مقابل مليار و ٦٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ٤١٪، كما حققت الصادرات المصرية لدول الكوميسا نمواً كبيراً حيث بلغت نحو مليار و ٥٢٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ مقابل مليار و ١٣٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ٣٤,٥٪، في حين سجلت الواردات المصرية من أسواق دول الكوميسا زيادة خلال العام الماضي حيث بلغت ٧٩٢ مليون دولار مقابل ٥٠٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ٥٦,٨٪، كما سجل الميزان التجاري فائضا لصالح مصر بنسبة ١٥,٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٧.

وقد عقد الوزير خلال مشاركته بفعاليات القمة سلسلة لقاءات مكثفة مع عدد من الوزراء والمسؤولين الأفارقة، تضمنت لقاءً مع السيد/ بيتر مونيا، وزير التجارة والتصنيع والتعاونيات الكيني، لبحث أطر التعاون المشترك بين البلدين في إطار تجمع الكوميسا.

وقال نصار إن اللقاء أكد دعم القيادة السياسية بالبلدين لجهود تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين مصر وكينيا في إطار

**و يبحث مع وزير التجارة
الكيني تعزيز التعاون
الاقتصادي المشترك**



ومن جانبه أكد السيد/ بيتر مونيا، وزير التجارة والتصنيع والتعاونيات الكيني، على الأهمية التي توليها بلاده لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر خلال المرحلة المقبلة، مشيراً إلى ضرورة العمل على مواصلة الارتقاء بالتعاون بين البلدين إلى آفاق أرحب خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتصنيع المشترك.

مصر وتونس تتفان علي تعزيز التعاون المشترك للنفاذ الي السوق الافريقي

كما عقد نصار لقاءً موسعاً مع السيد/ عمر الباهي وزير التجارة التونسي حيث بحث الجانبان مستقبل العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر وتونس، وتعزيز التعاون المشترك بينهما للنفاذ إلى الأسواق الأفريقية.

وأكد الوزير أهمية إنشاء مجلس تنسيقي للتعاون الاستثماري المشترك يضم رجال الأعمال والمستثمرين من البلدين بهدف توطيد التعاون الاستثماري المشترك بين مصر وتونس في عدد من القطاعات تشمل الحفر والتنقيب عن البترول والتطوير العقاري والسياحي وقطاع الخدمات المالية والعمل على تكثيف الزيارات والبعثات الترويجية بين البلدين في مجال الاستثمار وذلك للتعرف على الفرص الاستثمارية والقطاعات الواعدة والتعديلات في قوانين الاستثمار في كلا البلدين، لافتاً إلى أهمية تشجيع إقامة مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص بالبلدين ودراسة الاستفادة من انضمام تونس مؤخراً لتجمع الكوميسا لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين خاصة في القطاعات الواعدة وعلى رأسها الصناعات الإلكترونية والصناعات الغذائية للسيارات والغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

وأشار إلى أهمية وضع آلية ناجحة لحل المشكلات المتعلقة بشهادات المنشأ الموقعة بين البلدين، لافتاً إلى أهمية تعاون رجال الأعمال المصريين والتونسيين في تنفيذ أنشطة مشتركة في أسواق خارجية من خلال إنشاء شركات تجارية تسويقية مشتركة خاصة بدول القارة الأفريقية.

الكوميسا ودعم الجهود الرامية إلى دمج التكتلات الأفريقية الثلاثة الكوميسا والسادك وتجمع شرق أفريقيا، مشيراً إلى أن الجانبين بحثا تحديد الموعد المقرر لانعقاد اللجنة التجارية المصرية الكينية المشتركة خلال العام الجاري، فضلاً عن تفعيل مقررات الدورة الأولى لمجلس الأعمال المصري الكيني التي انعقدت خلال أعمال اللجنة التجارية المشتركة في شهر فبراير من عام ٢٠١٧.

وأكد الوزير أهمية تعزيز الاستثمارات المشتركة بين البلدين بما يحقق طموحات وتوقعات الشعبين المصري والكيني حيث تأتي الاستثمارات المصرية بكينيا في المركز الـ ٢٤ من بين الدول المستثمرة في السوق الكيني بإجمالي استثمارات قيمتها ٣٦,٦ مليون دولار، لافتاً إلى أن الاستثمارات الكينية تحتل المرتبة رقم ٨٠ في قائمة الدول المستثمرة بالسوق المصري بقيمة استثمارات تبلغ ٧,٧ مليون دولار موزعة على ٢٢ شركة.

ولفت نصار إلى أن حجم التجارة بين مصر وكينيا بلغ ٦٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٥٥٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ١٥,٧٪، كما حققت الصادرات المصرية للسوق الكيني نسبة زيادة كبيرة العام الماضي بلغت ٢١,٧٪ حيث بلغت نحو ٣٥٣ مليون دولار مقابل ٢٩٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧، لافتاً إلى أن الواردات المصرية من السوق الكيني سجلت زيادة طفيفة خلال العام الماضي بإجمالي ٢٨٨ مليون دولار مقابل ٢٦٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ٩,٥٪.

وأشار إلى أهمية تعزيز التعاون المشترك بين مصر وكينيا في المجال الصناعي خاصة في القطاعات المتعلقة بالإنتاج الزراعي والحيواني والتي تشمل تصنيع اللحوم والجلود والعصائر، إلى جانب العمل على الاستفادة من الخبرات الصناعية المصرية في مجالات تقديم الدعم الفني والتدريب لقطاع الصناعة الكيني، مشيراً إلى إمكانية التعاون أيضاً بين الجانبين في مجال تسجيل الأدوية من خلال تسهيل الجانب الكيني لإجراءات التسجيل وتخفيض التكلفة.



النصديق على بدء تنفيذ استراتيجيات الكوميسا الصناعية خلال الاجتماع الثالث للجنة الوزارية للصناعة



أكد أحدث تقرير صادر عن الأمانة العامة لتجمع دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) أنه تم الاتفاق على بدء تنفيذ استراتيجية الكوميسا للصناعة رسمياً وذلك بعد تصديق وزراء الصناعة وممثليهم من ٢١ دولة من الدول الأعضاء على خطة العمل والإرشادات الإقليمية لسياسة المكون المحلي خلال الاجتماع الثالث للجنة الوزارية للصناعة، والذي عقد لمدة يومين بالعاصمة الكينية نيروبي برئاسة

السيدة/ لانتوسوا راکوتومالالا، وزيرة التجارة والصناعة بدولة مدغشقر.

وقد شاركت مصر بوفد من وزارة التجارة والصناعة برئاسة الدكتورة ماجدة شاهين مستشار وزير التجارة والصناعة للعلاقات الخارجية، وضم الوفد السيد/ طارق قشوع مدير المكتب الفني للوزير للسياسات والاستراتيجيات والسيد/ احمد الديب رئيس المكتب التجاري المصري بلوساكا.

وقالت السيدة/ تشيليش كابويوي، الأمين العام لتجمع الكوميسا، إن الاستراتيجية تستهدف حث الدول الأعضاء على إدراج أنشطة خطة العمل الإقليمية في خطط التنمية الصناعية المحلية الخاصة بكل دولة، بالإضافة إلى تخصيص ميزانيات لتنفيذ خطط التنمية الصناعية بما يتماشى مع الأنشطة الإقليمية و«العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا»، مشيرة إلى أن الوزراء وجهوا في البيان الختامي سكرتارية الكوميسا بضرورة تسهيل وتوفير الموارد المالية والقدرات الفنية اللازمة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية.

وأوضحت كابويوي أن الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الكوميسا للصناعة (٢٠٢٦-٢٠١٧) تتضمن زيادة نسبة المنتجات والصادرات ذات القيمة المضافة من ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي حالياً إلى ٢٩٪ بحلول عام ٢٠٢٦، وزيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لـ ٢٠٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٢٦، فضلاً عن زيادة الصادرات المصنعة على المستوى الإقليمي مقابل إجمالي الواردات من ٧٪ إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٦.

وتابعت الأمين العام أن الوزراء أكدوا أن الإرشادات الإقليمية

لسياسة المكون المحلي ستتيح صياغة سياسات إقليمية للمكون المحلي تساهم في تعظيم الاستفادة الوطنية من التصنيع، على أن تكون تلك الإرشادات غير إلزامية باعتبارها مجرد أداة استرشادية للدول الأعضاء عند صياغة السياسات والقوانين واللوائح المرتبطة بالمكون المحلي.

وكانت مصر قد تبنت مبادرة وضع آليات لتعميق التعاون في مجال تطوير سلاسل القيمة المستدامة لزيادة معدلات التجارة البينية بين الدول الأفريقية من المنتجات المصنعة، بالإضافة إلى الاستعانة بالإرشادات الإقليمية في صياغة ومراجعة أطر سياسات المكون المحلي الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء والبناء على الدروس المستفادة من تجارب كل دولة في هذا الصدد، وهو ما لاقى قبول الدول الأعضاء حيث وجهوا سكرتارية الكوميسا بضرورة تقديم التسهيلات اللازمة للدول الأعضاء فيما يخص صياغة وتنفيذ برامج المكون المحلي.

ومن جانبه أكد السيد/ بيتر مونيا، وزير التجارة والتصنيع والتعاونيات الكيني حاجة المنطقة لتحسين الصورة الذهنية المأخوذة عن منتجاتها وخدماتها من خلال التطرق لسياسات المكون المحلي واللوائح القانونية المتعلقة به باعتبارها أدوات اقتصادية هامة يمكن توظيفها لدفع التنمية الإقليمية والاستفادة من الموارد المحلية المتاحة.

وأشار مونيا إلى ضرورة توفر حسن النوايا والالتزام لدى القيادة السياسية والمهنيين ووزراء الصناعة والمستهلكين بوجه عام حتى يمكن للدول الأفريقية جني ثمار سياسات المكون المحلي.

وزير التجارة والصناعة يبحث مع إحدى كبرى الشركات الصينية إنتاج السيارات الكهربائية بالسوق المصري



عقد المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة لقاءً مع وفد شركة دونج فينج الصينية لصناعة السيارات برئاسة السيد/ لي زينجرونج، نائب مدير الشركة. وأكد الوزير خلال اللقاء حرص الحكومة على توطيد صناعة السيارات في مصر وبصفة خاصة السيارات الكهربائية وذلك من خلال تقديم برامج تحفيزية للاستثمار في هذا المجال لا سيما في ظل التوجه العالمي للانتقال لهذه النوعية من السيارات لتقليل الأثر الناتج عن السيارات التقليدية على البيئة، مشيراً إلى أن الحكومة تستهدف تلبية احتياجات السوق المحلية من السيارات الكهربائية ثم التصدير للأسواق العربية والأفريقية والأوروبية للاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي تتمتع بها مصر من خلال الاتفاقات التجارية المبرمة بين مصر وعدد من الدول والتكتلات الاقتصادية حول العالم.

وقال نصار إن الشركة تدرس جدياً إنتاج السيارات الكهربائية في مصر بهدف استخدامها لأغراض النقل في الجهات الحكومية وسيارات التاكسي، مع إمكانية تصدير هذه السيارات فيما بعد لأسواق الدول الأوروبية بعد زيادة نسبة المكون المحلي وزيادة القيمة المضافة بها، مشيراً في هذا الإطار إلى أن العديد من كبرى شركات السيارات العالمية قد أبدت رغبتها في إنتاج السيارات الكهربائية في مصر. ولفت نصار إلى أنه من أهم المميزات التي ستقدمها الشركة

في السيارة الكهربائية التي ستطرحها بالسوق المصري هو إمكانية شحن بطارية السيارة من خلال وصلات ومخارج كهربائية مجهزة وسهلة الاستعمال ويمكن توصيلها في المنازل وأماكن توقف السيارات دون الحاجة للتوجه لمحطات شحن السيارات، لافتاً إلى أهمية أن يكون سعر السيارة مناسباً للمستهلك المصري حتى يسهل تسويقها لجمهور المستهلكين. وأضاف أن الشركة يمكنها عقد شراكة مع أحد خطوط الإنتاج التابعة للدولة للتعاون معها في عمليات التصنيع والتجميع، لافتاً إلى أنه سيتم ترتيب زيارة لوفد الشركة لعدد من خطوط الإنتاج العاملة في مجال صناعة السيارات في مصر بما في ذلك شركة النصر للسيارات والهيئة العربية للتصنيع. ومن جانبه أكد السيد/ لي زينجرونج، نائب مدير شركة دونج فينج الصينية لصناعة السيارات حرص الشركة على دخول السوق المصري باعتباره سوق محوري في منطقة الشرق الأوسط ونافذة هامة على قارة أفريقيا، مشيراً إلى أن الشركة لديها خبرة كبيرة في إنتاج السيارات الكهربائية الملاكية ونقل الركاب وسيارات الأجرة والأتوبيسات وأضاف زينجرونج أن الشركة ستقوم بتوريد عدد من السيارات الكهربائية بالسوق المصري لاختبارها تحت تأثير عوامل المناخ في مصر تمهيداً لإجراء أي تعديل مقترح في السيارات قبل بدء إنتاجها في السوق المصري.



مركز تكنولوجيا الإنتاج الانظف يقدم خدمات دعم فني وتدريبية لعدد من الدول العربية والافريقية في مجال إدارة المواد والمخلفات الكيماوية



ولفتت إلى ان المركز قام بالإشراف على عدد من المشروعات التي يجري تنفيذها في إطار مشروع إدارة الكيماويات السليمة وذلك بالتعاون مع جهات دولية عديدة في هذا المجال حيث تم إيفاد عدد من العاملين بالمركز إلى كينيا وأوغندا والأردن وتونس للإشراف ومتابعة تنفيذ المشروعات التي تم اقتراحها للشركات الصناعية المشاركة.

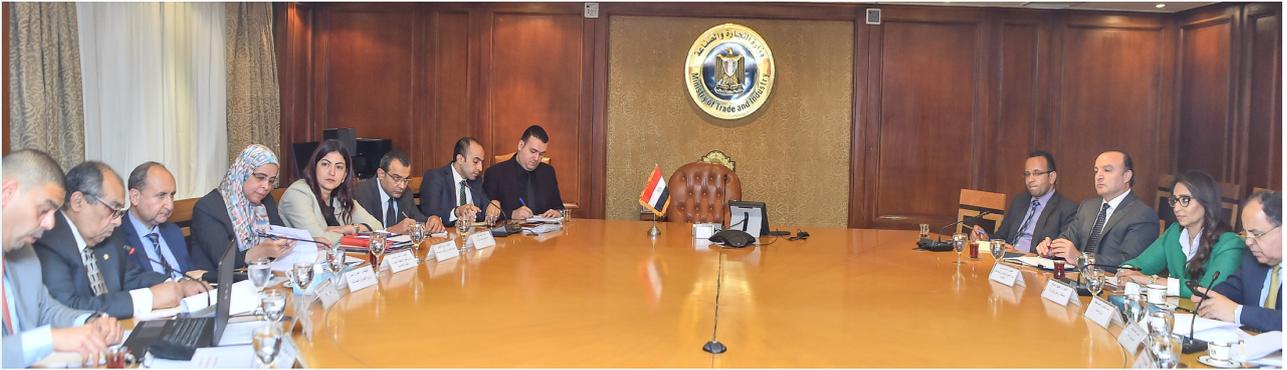
وأشارت إلى انه تم تنفيذ عملية الإشراف على مرحلتين من خلال زيارة ٨ مصانع في قطاعات الصناعة الكيماوية والنسيج، وتم تنفيذ المرحلة الأولى بدولتي تونس والاردن وتم تنفيذ المرحلة الثانية في دولتي كينيا وأوغندا.

تتويجاً لجهود وزارة التجارة والصناعة لتعزيز أواصر التعاون الصناعي بين مصر والدول العربية والافريقية حصل مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف التابع لمجلس التكنولوجيا والابتكار بوزارة التجارة والصناعة على ثقة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» لتقديم الدعم الفني والتدريبى للدول العربية والافريقية كقناة لنقل الخبرة المصرية إلى هذه الدول في مجال إدارة المواد والمخلفات الكيماوية.

وأوضحت المهندسة حنان الحضري مقرر مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار ان المركز اكتسب خبرة واسعة في هذا المجال جعلته يأتي ضمن ٥١ مركز على المستوى العالمي في مجال إدارة المواد والمخلفات الكيماوية كمركز إقليمي ذو طبيعة خاصة



مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات يوافق على اقرار البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات بموازنة ٦ مليار جنيه



تتراوح بين ٢٠-٣٠٪ فأكثر علي ان يحصل مصدري المناطق الحرة على نسبة مساندة تقل عن ٥٠٪ عن مصدري المناطق الداخلية .
واوضح نصار ان خطة تطوير البنية التحتية للتصدير بالبرنامج تستهدف المساهمة بفاعلية في زيادة الصادرات المصرية بنسبة ٢٠٪ ودعم عمليات الترويج للصادرات المصرية التي جانب رفع القدرة التنافسية للمصدرين وتوفير الخبرات الفنية الدولية والمحلية اللازمة لنقل التكنولوجيات الحديثة في العمليات الانتاجية لضمان نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الخارجية فضلا عن اطلاق جبل جديد من المصدرين الواعدين، مشيرا الي ان الخطة تستهدف ايضا توفير المعلومات حول المناقصات الدولية وتحديد الاسواق والمنتجات المستهدفة وتقديم خدمات الدعم الفني والتدريب الي جانب مساندة منظومة الشحن والمعارض الخارجية والاسابيع التجارية والبعثات الخارجية .

ومن جانبه قال الدكتور محمد معيط وزير المالية ان الوزارة بصدد اصدار كشوف بالمديونيات المستحقة لدي المصدرين لوزارة المالية لتسويتها من مستحقاتهم بصندوق تنمية الصادرات، مشيرا الي انه سيتم تقييم منظومة مساندة الصادرات خلال شهر يناير من كل عام تمهيدا لإصدار البرنامج الجديد في موعد اقصاه ٣١ مارس لبدء العمل به اعتبارا من ١ يوليو.

كما أكد الدكتور/ عز الدين أبو ستيت وزير الزراعة اهمية البرنامج الجديد في تعزيز وزيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية ومن بينها قطاع الحاصلات الزراعية والذي يمثل أحد اهم القطاعات المصدرة، مشيرا الي ان مصر لديها فرصة كبيرة لمضاعفة صادرات الحاصلات الزراعية خاصة في ظل اقبال المستهلك الأجنبي على المنتجات المصرية.

كما أشار المهندس حسام فريد مستشار وزير التجارة والصناعة والمنسق العام للمجالس التصديرية الي ان التوصل الي هذا البرنامج جاء بعد جلسات مكثفة قادتها وزارتي التجارة والصناعة والمالية مع مجتمع الأعمال منذ شهر يناير الماضي وبرعاية ومتابعة من دولة رئيس مجلس الوزراء وبتنسيق كامل مع الدكتور جيهان صالح المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء.

وأوضح فريد أنه يجري حالياً تنفيذ مشروع ميكنة صندوق تنمية الصادرات بتكلفة تقديرية تبلغ ٦ مليون جنيه، مشيرا الي ان المشروع يستهدف تحويل الصندوق الي مؤسسة حديثة تعتمد على التكنولوجيات المتقدمة للتيسير على المصدرين وتسهيل منظومة العمل به الي جانب تعزيز قدرة الصادرات المصرية على المنافسة في الاسواق الخارجية من خلال تفعيل برامج رد الاعباء التصديرية.

واضاف ان تطوير الصندوق يستهدف ايضا تسهيل اجراءات حصول المصدرين على مستحقاتهم المالية ببرنامج رد الاعباء وتحقيق الشفافية الكاملة الي جانب تسهيل الاجراءات الادارية التي تشمل التقدم بالأوراق وحسابات قيمة رد الأعباء والاجراءات المالية.

أعلن مجلس ادارة صندوق تنمية الصادرات عن اقرار البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بموازنة تبلغ ٦ مليارات جنيه تشمل تخصيص ٢,٤ مليار جنيه كمساندة نقدية أي بنسبة ٤٠٪ من إجمالي الموازنة و ١,٨ مليار جنيه تخصم من التزامات الشركات المصدرة لدي وزارة المالية وهو ما يمثل حوالي ٣٠٪ و ١,٨ مليار جنيه لدعم البنية التحتية للتصدير أي بنسبة ٣٠٪.

جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع لمجلس ادارة صندوق تنمية الصادرات والذي عقد بمقر وزارة التجارة والصناعة بحضور المهندس/ عمرو نصار وزير التجارة والصناعة والدكتور/ محمد معيط وزير المالية والدكتور/ عز الدين أبو ستيت وزير الزراعة والمهندس/ طارق توفيق نائب رئيس اتحاد الصناعات المصرية والمهندس/ هاني برزي رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية والمهندس/ ابراهيم العربي رئيس غرفة تجارة القاهرة والمهندس/ حسام فريد مستشار وزير التجارة والصناعة والمنسق العام للمجالس التصديرية والسيد/ احمد كوجك نائب وزير المالية والدكتورة/ أماني الوصال رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية والمدير التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات.

وقال نصار ان آليات تنفيذ البرنامج تركزت على تحديد قيمة رد الاعباء علي المستوي القطاعي وتخصيص موازنة لكل قطاع علي حدة، وتشمل قطاعات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والصناعات الهندسية والكيمياوية والأسمدة ومواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية والتشييد والبناء والحاصلات الزراعية والطباعة والتعبئة والتغليف والصناعات الطبية فضلا عن قطاع الجلود والاثاث والصناعات الحرفية واليدوية، لافتا الي انه سيتم مراجعة مخصصات كل قطاع كل ٦ اشهر وإعادة التخصيص عند الاحتياج، ولفت نصار الي ان البرنامج الجديد يتضمن استمرار برنامج شحن افريقيا بمخصصات تبلغ ٤٠ مليون جنيه للصادرات غير المستفيدة من برنامج رد الاعباء واستمرار برنامج الشحن الجوي بمخصصات تبلغ ١٠٠ مليون جنيه لشركة مصر للطيران لدعم الشحن الجوي للصادرات المصرية الي جانب تخصيص ١٠٠ مليون جنيه لهيئة تنمية الصادرات لاستمرار المعارض المجمعدة لفترة انتقالية حتى نهاية العام الجاري.

واضاف الوزير ان البرنامج الجديد قد ارتكز على عدد من المحددات والقواعد العامة المنظمة للبرنامج تتضمن تعميق التصنيع المحلي بنسبة ٤٠٪ كحد ادني وتشجيع صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة ١٪ للمشروعات المتوسطة و ٢٪ للمشروعات الصغيرة اضافة الي النسبة الاساسية، الي جانب تشجيع زيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية بنسبة تتراوح بين ١٠-١٥٪ اضافة من النسبة الاساسية للشركات الكبيرة والمتوسطة في حالة زيادة الصادرات بنسب تتراوح بين ٢٠-٣٠٪ فأكثر و ٢٠-٣٠٪ اضافة للشركات الصغيرة في حالة زيادة الصادرات بنسب

وزير التجارة والصناعة يعنم خطة قبول دفعة جديدة بمراكز التدريب المهني بمصاحبة الكفاية الإنتاجية من حملة الإعدادية للعام التدريبي ٢٠٢٠/٢٠١٩



PVTD

مصاحبة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني
Productivity and Vocational Training Department

اعتمد المهندس/ عمرو نصار وزير التجارة والصناعة خطة قبول دفعة العام التدريبي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمراكز التدريب المهني بمصاحبة الكفاية الإنتاجية التابعة لوزارة التجارة والصناعة من الحاصلين على الشهادة الاعدادية العامة والازهرية للالتحاق بمراكز التدريب المهني للحصول على دبلوم التلمذة الصناعية المعادل لشهادة دبلوم المدارس الفنية الصناعية.

ومن جانبه قال السيد/ عمرو جمعة رئيس مصاحبة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني ان خطة العام الحالي تتضمن تحديد الحد الأدنى لدرجات القبول في كل مركز على حدة وذلك تماشياً مع مدي الاقبال والكثافة السكانية، مع

الحفاظ على نسبة قبول الفتيات في المهن التدريبية المناسبة لهم خاصة في مجالات الملابس الجاهزة والحاسب الآلي. وازدادت نسبة قبول العام الحالي ٢٢ ألف و٣٦٧ طالب وطالبة وازدادت قدرها ٥ آلاف و٢٥٢ طالب وطالبة بنسبة زيادة قدرها ٣١٪ عن العام الماضي، مشيراً الى ان المصاحبة بدأت بالفعل في تلقي طلبات قبول الطلاب منذ الأسبوع الأول من شهر يوليو وذلك حتى الوصول الى الطاقة الاستيعابية لكل مركز.

ونوه جمعة الي ان شروط الالتحاق بمراكز سيارات إمبابية وكفر الزيات ومحرم اسكندرية والتي تدار بنظام الشراكة مع القطاع الخاص تتضمن حصول الطالب على الشهادة الاعدادية دفعة ٢٠١٩/٢٠١٨ بمجموع لا يقل عن ١٨٠ درجة واجتياز اللياقة البدنية والمهنية والطبية، مشيراً الي ان مركز سيارات إمبابية يستوعب ١٦٠ طالب ومركز سيارات كفر الزيات يستوعب ١٦٠ طالب ومركز سيارات محرم اسكندرية يستوعب ٢٣٠ طالب.

واضاف ان شروط التقدم للالتحاق والقبول بباقي مراكز التدريب المهني تتطلب الحصول على الشهادة الاعدادية العامة او الازهرية خلال العامين الحالي والسابق والحصول على الدرجات التي يحددها تنسيق القبول لكل مركز على حدة واجتياز القدرات المهنية والكشف الطبي على ان تكون اولوية القبول بمهن الحاسب الآلي وسيارات المراكز الكورية

ومهن CNC خراطة وماكينات ومهنة التبريد والتكييف للطلاب الأعلى مجموعاً.

واضاف رئيس مصاحبة الكفاية الإنتاجية ان المصاحبة تعمل حالياً على الإعداد للعام التدريبي الجديد ومتابعة تنفيذ المخطط العام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتجهيز مراكز التدريب للحصول على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة والاعتماد.

وحول نشاط المصاحبة خلال شهر يونيه الماضي اوضح جمعة أنه تم تنفيذ عدد (٣) برامج تدريبية في مجال التدريب المهني والفني، كما تم استلام الوحدات المتطورة لمهن التحكم الآلي وتشغيل مخارط CNC وتشغيل فرايز CNC، لافتاً إلى أنه جاري مراجعة البرامج والوحدات المتطورة لمهن الأجهزة المنزلية والألوميتال وأعمال الصاج والأثاث المعدني والكهرباء الصناعية.

ولفت جمعة إلى أن المصاحبة قامت ايضا بالتجهيز لامتحانات المواد العامة للدور الثاني للصفين الأول والثاني ٢٠١٨/٢٠١٩ ومتابعة سير الامتحانات العملية لدبلوم التلمذة ٢٠١٨/٢٠١٩، مشيراً الي انه تم خلال شهر يونيه الماضي ايضا إجراء معاينة لفتح محطة جديدة بالفردقة تشمل مهن تشغيل وصيانة المحركات البحرية والنقل البحري والملاحة وصيانة معدات الصيد البحرية كما تم إجراء معاينة للتوسع في نشاط محطتي صقر شاهين العجمي ومجموعة الإسكندرية الصناعية لبحث الموافقة على زيادة عدد الطلبة المقبولين.

ويصدر قراراً بتشكيل اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بالوزارة



ح. عماد فوزي: دور رئيسي للجنة في تعزيز النزاهة بمعايير أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام

وقد نص القرار على أن يتولى المستشار القانوني للوزير المراجعة القانونية لكافة أعمال اللجنة وأن تختص اللجنة بتفعيل الخطة الرئيسية التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢-٢٠١٩ بوزارة التجارة والصناعة والصادرة عن اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء. كما نص القرار على أن يتم تشكيل لجنة فرعية بكل جهة من الجهات التابعة للوزارة، على أن يكون ممثل الجهة في اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد هو رئيس هذه اللجنة الفرعية مع اختيار أعضاء هذه اللجان الفرعية من الشباب المشهود لهم بالنزاهة والشفافية.

وتضمن القرار أن تعرض اللجنة الرئيسية نتائج أعمالها على وزير التجارة والصناعة بصفة دورية على أن يتم تشكيل الأمانة الفنية للجنة الرئيسية من العاملين بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية برئاسة السيد/ عاطف عطا الله وعضوية السيد/ أحمد الدريدي والسيد/ أسامة أحمد والسيد/ يحيى فتحي الباحث القانوني بقطاع مكتب الوزير.

ومن جانبه أكد المهندس عماد فوزي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ورئيس اللجنة أن هذا القرار يعكس التزام الدولة بمكافحة الفساد وكذا التزام الوزارة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مشيراً إلى أن اللجنة تستهدف تعزيز قيم النزاهة والشفافية وتطبيق معايير أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام.

وأضاف أن اللجنة تعمل على إعلاء قيم السلوك الوظيفي بالوزارة وتبني مبادئ المسؤولية المجتمعية وتعزيز منظومة المساءلة واحترام سيادة القانون، مشيراً إلى أهمية تكاتف الجهود الحكومية والمجتمعية لمنع كافة أشكال الفساد في مصر.

أصدر المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة قراراً بتشكيل اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بالوزارة برئاسة المهندس/ عماد فوزي، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وعضوية السيد/ أحمد عبد الحميد، رئيس الإدارة المركزية للموارد البشرية والسيد/ سيد عبد العزيز، رئيس الإدارة المركزية للتفتيش والرقابة والسيد/ محمود عبد المجيد، رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية، ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة والدكتورة أماني الوصال، رئيس الجهاز التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات والدكتور/ محمد عثمان رئيس مجلس إدارة المعهد القومي للجودة والكيميائي/ ناصر عبد العزيز، ممثلاً عن مصلحة الكيمياء والمهندس/ عصام النجار، ممثلاً عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والسيد/ عمرو عبد العزيز ممثلاً عن هيئة تنمية الصادرات والسيد/ هاني ماهر ممثلاً عن الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات والسيد/ مصطفى عبد اللطيف مصطفى، ممثلاً عن الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للمشروعات الصناعية والتعدينية والكيميائي/ محمد حسن ممثلاً عن المجلس الوطني للاعتماد والمهندسة/ منى محمد يونس، مدير عام المعلومات والتوثيق بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية والمهندس/ خالد الصاوي، ممثلاً عن الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن والسيد/ علي أحمد ممثلاً عن مصلحة الرقابة الصناعية والسيد/ حازم فهمي ممثلاً عن مركز تحديث الصناعة والسيد/ شريف الحسيني ممثلاً عن مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني والدكتور/ صبري إبراهيم ممثلاً عن الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والمهندس/ حسين أحمد، ممثلاً عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، إلى جانب ممثل عن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

هيئة تنمية الصادرات ننظم زيارة لفرنسا للأسنفادة من خبرائها في مجال الثورة الصناعية الرابعة وأثرها على تنمية الصادرات



الخدمات التي تقدمها المؤسسة لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا للمصانع المصدرة، كما تم استعراض الخبرات الصناعية الفرنسية ومناقشة سبل تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات التنمية والتبادل المعرفي والتدريب وبناء القدرات ووضع خطط وبرامج التعاون.

وأوضح يوسف ان الزيارة تضمنت أيضاً زيارة لوزارة الاقتصاد الفرنسية استهدفت بحث سبل التعاون بين مصر وفرنسا في مجال الثورة الصناعية الرابعة وأثرها على تنمية الصادرات، كما تم عقد لقاءات مع عدد من الجهات الفرنسية العاملة في مجالات التكنولوجيا الحديثة والابتكار وتطوير الاعمال، كما تم تنظيم زيارة لإحدى كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال الابتكار والتي تقدم خدمات للمصانع العالمية لتعزيز تنافسيتها. ولفت الى ان حجم الصادرات المصرية لفرنسا حققت خلال عام ٢٠١٨ نسبة زيادة قدرها ٤٩٪ حيث بلغت ٨٦٢ مليون دولار مقابل ٥٧٨ مليون دولار عام ٢٠١٧، مشيراً الى ان هذه الزيادة أدت الى انخفاض عجز الميزان التجاري لمصر مع فرنسا بمعدل ٢٧٪.

قام وفد من هيئة تنمية الصادرات بزيارة للعاصمة الفرنسية باريس استهدفت نقل الخبرات التكنولوجية الفرنسية للصناعة الوطنية بهدف زيادة صادراتها وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية والتعرف على التطورات الصناعية الحديثة وأثرها على زيادة الصادرات، حيث تأتي الزيارة في إطار التعاون بين الهيئة وبرنامج تعزيز التجارة الخارجية والأسواق المحلية TDMEP الممول من الاتحاد الأوروبي.

وقال السفير/ خالد يوسف رئيس هيئة تنمية الصادرات ان الهدف الأساسي من الزيارة هو الاستفادة من التجربة والخبرة الفرنسية فيما يتعلق بالثورة الصناعية الرابعة والتي تعتمد على التقنيات الجديدة والابتكار، لافتاً الى ان الزيارة استهدفت أيضاً المساهمة في بناء صناعة وطنية مترابطة وأكثر تنافسية خاصة وأن فرنسا تمتلك مجموعة كبيرة من تقنيات التحول الصناعي المعتمدة على الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الصناعي وهو ما يسهم في زيادة تنافسية الصادرات المصرية للأسواق الخارجية.

وأضاف ان الزيارة تضمنت زيارة لمؤسسة بيزنس فرانس العاملة في مجال التصدير والاستثمار حيث تم خلالها مناقشة

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء الرقابة الصناعية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ إبراهيم المنسترلي: إجراء ٦٥٩٨ حملة تفتيشية على المصانع لمتابعة مدى التزامها بمعايير الجودة والمواصفات القياسية



بجودة المنتجات المصرية والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك. وفي مجال الاعتماد والتراخيص، أوضح المنسترلي أن المصلحة قامت بترخيص ألفين و١٢٨ رجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٤٥٨ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) وتسجيل ٣١ مطبعة عاملة في مجال مواد التعبئة والتغليف، كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على ١٥١٥ استفساراً و٦٧٠ شكوى.

دراسات مستلزمات إنتاج. وأكد ان المصلحة تكثف من حملاتها التفتيشية لإحكام الرقابة على المصانع والتأكد من تطبيقها لمواصفات ومعايير الجودة، لافتاً الى ان الفترة الماضية شهدت توجيه ٦٣٩ خطاباً الى الجهات الادارية بشأن عدد من المصانع كما تم توجيه ٩١٤ انذاراً وقضية لمعاقبة المخالفين الذين يتلاعبون بصحة وسلامة المواطنين وذلك تماشياً مع خطة وتوجهات وزارة التجارة والصناعة للارتقاء

أعلن الكيميائي إبراهيم المنسترلي، رئيس مصلحة الرقابة الصناعية أن المصلحة قامت خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ بإجراء ٦ الاف و٥٩٨ حملة تفتيشية على المصانع لمتابعة مدى التزامها بمعايير جودة المنتجات والمراجل والآلات الحرارية، فضلاً عن إجراء ١٠ الاف و٤٧ دراسة فنية متخصصة تضمنت ٤ الاف و٤٠ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك، و٦ الاف و٤ دراسات فنية متنوعة و٣

فجى أحدث تقرير حول مؤشرات أداء مصلحة الكيمياء خلال النصف الأول من العام الحالي تحليل ٤٠ ألف عينة بمعامل المصلحة ... وإنتاج ١٢ ألف لتر من حبر خنم اللوح بالمجازر



أكد أحدث تقرير حول مؤشرات أداء وانشطة مصلحة الكيمياء خلال النصف الأول من العام الحالي ان المصلحة قامت بتحليل واختبار ٤٠ ألف عينة بمعاملها المختلفة منها ١٢ ألف عينة مواد غذائية و ٢٨ ألف عينة غير غذائية بزيادة قدرها ٥ الاف و ٢٠٠ عينة عن نفس الفترة من العام السابق، كما قامت المصلحة بـ إنتاج ١٢ ألف لتر من المادة السرية لحبر ختم اللحوم بالمجازر بزيادة قدرها ألفي لتر عن نفس الفترة من العام الماضي.

واكد المهندس/ مجدي فهمي رئيس مصلحة الكيمياء (التابعة لوزارة التجارة والصناعة) حرص المصلحة على تطبيق اعلي معايير الجودة لكافة المنتجات والسلع ومستلزمات الانتاج المختلفة والتأكد الدائم على تطبيق المواصفات القياسية المصرية والعالمية الخاصة بجودة المنتجات حفاظاً على سمعة ومكانة المنتجات المصرية وصحة وسلامة المستهلك، لافتاً الى ان المصلحة قامت خلال شهر يونيه الماضي بتنفيذ معايرة خارجية لـ ٢٨ جهاز لمعامل المصلحة، كما يجرى حالياً إتمام المراجعة الخارجية من قبل المجلس الوطني للاعتماد لعدد ٤ معامل بالمصلحة وهي الأغذية والمنتجات العضوية غير العضوية والكروماتوجرافي.

واشار رئيس المصلحة الي انه يجري حالياً توقيع وتفعيل بروتوكول تعاون مع كل من مصلحة الجمارك والشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية M.T.S لتنفيذ منظومة النافذة الواحدة الرقمية بموانئ القاهرة الجوي وقرية البضائع وبور سعيد كمرحلة أولى وذلك تمهيداً لتعميمها على موانئ دمياط والعين السخنة والأديبة وسفاجا والإسكندرية الدخيلة على ان ايتم اشراك معامل مصلحة الكيمياء ضمن المنظومة بهذه الموانئ، لافتاً في هذا الاطار الى ان هذا البروتوكول يأتي في اطار خطة الدولة نحو التحول الى المنظومات التكنولوجية الرقمية المؤمنة من خلال مراكز لوجستية بالموانئ والمنافذ الجمركية والمناطق الحرة العامة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وحوكمة كافة الإجراءات لتنفيذ منظومة النافذة الواحدة الرقمية للتجارة المصرية طبقاً لمعايير منظمة التجارة ومنظمة الجمارك العالمية من خلال انشاء نظام

معلومات مركزي متكامل عن البضائع.

ولفت فهمي الي انه تم تنظيم زيارات ميدانية لعدد من المصانع والمعامل المعتمدة ومراكز البحوث والتطوير بها وبالتنسيق الكامل مع غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات بهدف تحقيق تحسين جودة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية والمصرية ومعايير الجودة للارتقاء بجودة وتنافسية المنتجات لهذه الشركات في السوق المحلي وتنمية الصادرات للأسواق الخارجية وخاصة للدول الشقيقة العربية والصديقة في أفريقيا.

ومن ناحية أخرى أشار رئيس مصلحة الكيمياء الي انه تم تدريب أكثر من ٢٥٠٠ طالب وطالبة من طلاب السنوات النهائية بكليات العلوم بالجامعات المصرية بمعامل وفروع مصلحة الكيمياء بالمحافظات المختلفة بالمجان لثقل مهاراتهم في طرق تحضير وفحص العينات المختلفة والعمل بأحدث الأجهزة العلمية والمعملية في مجالات الكيمياء وفروعها داخل معامل ومختبرات مصلحة الكيمياء وفروعها بالمحافظات منذ بداية العطلة الصيفية للجامعات.

وزير التجارة والصناعة يعقد سلسلة اجتماعات بمقر مجلس الوزراء بمدينة العلمين الجديدة



والصناعة، جلسة مباحثات موسعة مع السيد/ دى جى بانديان نائب رئيس مجلس ادارة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لشنون عمليات الاستثمار والوفد المرافق له، حيث تناول اللقاء مشروعات البنك الحالية بالسوق المصرية، وعدد من المشروعات والبرامج التمويلية التي يعتمزم البنك تنفيذها في مصر خلال المرحلة المقبلة.

وقال الوزير ان اللقاء استعرض خطة الحكومة المصرية للتوسع في انشاء المجمعات الصناعية وامكانيات قيام البنك بتوفير اليات تمويلية بفائدة ميسرة لترفيق المناطق الصناعية وذلك في إطار خطة البنك الهادفة الى تنفيذ المزيد من المشروعات الاستثمارية بالسوق المصري باعتبار مصر أول دولة يقوم البنك بتمويل مشروعات بها من خارج القارة الآسيوية، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية مصر على خريطة الاستثمار العالمي.

من جانبه، قال السيد/ دى جى بانديان نائب رئيس مجلس ادارة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لشنون عمليات الاستثمار، إن البنك يسعى حالياً لإنشاء المزيد من المشروعات الاستثمارية بالسوق المصرية، الذي يعد أحد أهم أسواق الاستثمار الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مشيراً إلى أن البنك يضم في عضويته ٩٧ دولة عضواً من بينهما مصر حيث تستحوذ الصين على أكبر حصة في البنك، تليها الهند وروسيا وألمانيا وكوريا الجنوبية حيث يبلغ رأسمال البنك ١٠٠ مليار دولار ويقع مقره الرئيسي بالعاصمة الصينية بكين.

أعلن المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة أن إحدى كبريات المجموعات الصناعية الصينية تعتزم إنشاء مجمع صناعي متخصص لصناعة الألومنيوم في مصر بالشراكة مع مجموعة عجلان السعودية وذلك على مساحة ٦ مليون متر.

جاء ذلك خلال لقاء الوزير بالسيد/ وانج جيان الرئيس التنفيذي لمجموعة هانجزاو جنجياج الصينية والسيد/ محمد بن عبد العزيز العجلان نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة عجلان السعودية وذلك بمقر مجلس الوزراء بمدينة العلمين الجديدة. وقال الوزير أن اللقاء تناول رغبة المجموعة الصينية في إقامة هذا المشروع الاستراتيجي والذي سيتم إنشاؤه على ٤ مراحل تشمل مصنع ألومنيوم، ومصهر ألومنيوم، ومصنع صودا كاوية بالإضافة إلى محطتي تحلية مياه وكهرباء، مشيراً إلى أن هذا المصنع يمثل إضافة صناعية كبيرة لمصر ومنطقة الشرق الأوسط حيث تصل الطاقة الإنتاجية للألومنيوم في منطقة الشرق الأوسط حالياً حوالي ١,٢ مليون طن بينما يبلغ حجم الطلب حوالي ١٠ مليون طن.

وأشار نصار إلى حرص الحكومة على تقديم كافة التسهيلات للمجموعة الصينية لإقامة هذا المشروع على أرض مصر سواء من خلال توفير مساحة الأرض اللازمة ومتطلبات التصنيع فضلاً عن البنية التحتية اللازمة من إمدادات الغاز الطبيعي والمياه والكهرباء وموانئ الشحن وغيرها من المرافق اللازمة للمشروع.

ومن جانب اخر عقد المهندس / عمرو نصار وزير التجارة

لجنة لمكافحة الفساد بوزارة التجارة والصناعة

الأخبار

كتب - محمد مصطفى حافظ

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً بتشكيل لجنة رئيسية لمكافحة الفساد بالوزارة برئاسة عماد فوزي، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، وقد نص القرار على أن يتولى المستشار القانوني للوزير المراجعة القانونية لكافة أعمال اللجنة، وأن تختص بتفعيل الخطة الرئيسية التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ بالوزارة،

والصادر
ونص
للمنظمة،

مركز تكنولوجيا الإنتاج بالتصنيف العالمي

أوضحت المهندسة حنان الحضري مقرر مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار أن المركز اكتسب خبرة واسعة في هذا المجال جعلته يأتي ضمن ٥١ مركزاً على المستوى العالمي في مجال إدارة المواد والمخلفات الكيماوية كمركز التكنولوجيا القائمة في مصر، كما أنشأتها وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم لصناعة علي ثقة منظمة الأمم لدعم الفني والتدريسي للدول

الأخبار

«الصناعة» تبحث مع الصينيين إنتاج

السيارات الكهربائية بمصر

أكدت وزارة التجارة والصناعة حرص الحكومة على توطين صن السيارات في مصر وبصفة خاصة السيارات الكهربائية وذلك من خلال تقديم برامج تحفيزية للاستثمار في هذا المجال، لا سيما في ظل التوجه

الع
الت
الم

توقيع عقد تصنيع أول سيارة إطفاء مصرية

كتب - صلاح السعدني

دخلت مصر عصر تصنيع سيارات الإطفاء من

لأول مرة إستصدار السجل الصناعي والرخصة من مقر اتحاد الصناعات



وفاء لمسئوليته في خدمة القطاع الصناعي وإيماناً بدوره في خدمة الاقتصاد المصري، مشيراً إلى حرص الطرفين على تفعيل دورهما في دعم وتشجيع الصناعة المصرية والتيسير على المستثمرين في القطاع الصناعي وإزالة كافة المعوقات التي تواجههم.

كتب - محمد عبدالرحمن

وقع المهندس محمد زكي السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية والمهندس مجدي غازي العرابي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

رئيس الوزراء يوافق على آليات سداد مستحقات المصدرين

العالم اليوم - خاص

وافق الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء على تفعيل الآليات المقترحة لسداد مستحقات الشركات المصرية كشف هذا خطاب تلقته المجلس التصديرية من حسام فريد حسانين مستشار وزير الصناعة والتجارة والذي اشار الى اجتماع علنه رئيس مجلس الوزراء نهاية الاسبوع الماضي المر فيه عدد من الآليات تمثلت في تخصيص مستحقات الشركات من التزاماتهم تجاه كلا من وزارات الكهرباء والبتترول والاستثمار ومنح صكوك بالمبالغ المستحقة للمصدرين والسماح باستخدامها لدى البنوك او الجهات الحكومية ولمكانه حصول المصدر على قروض بنكية مع تخصيص الفائدة البنكية من اجمالي المبلغ المستحق للمصدر وتسييد القسطه من قبل وزارة المالية على مدد طويلة الاجل نظافة الى منح لراضى صناعية او ادارية او تجارية او



ركات المصدره وعمل بيان بالشركات الحكومية السابق الاشارة اليها حتى

تشكيل الجانب المصري في مجلس الأعمال مع السنغال

5 شركات غذائية تبرم عقودا تصديرية بقيمة ١٥٠ مليوناً للسوق الأمريكية

كتب - محمود مقلد

أبرمت 5 شركات مصرية عاملة في قطاع الأغذية عقود تصديرية تقدر قيمتها بنحو ٨.٦ مليون دولار خلال العام المقبل حوالى (١٥٠ مليون جنيه مصرية) من اصل ٢٧ شركة تستهدف حالياً زيادة حجم صادراتها إلى السوق الأمريكية.

هاشم برزى رئيس المجلس التصديرى للصناعات الغذائية قال ان السوق الأمريكية من اهم الاسواق المستهدفة للقطاع، مؤكدا ان الصناعات الغذائية من أكبر وأهم القطاعات المرشحة للنمو خلال سبعا في ظل زيادة الطلب على منتجاتها، إضافة إلى سوق الخارجية والداخلية.

كتبت - مروة الحداد

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً بتشكيل المجلس الأعمال المصري السنغالي برئاسة المهندس خا جمعية المصدرين المصريين. ويأتى تشكيل الجانب المصري بالمجلس في إطار توج التعاون المشترك مع الجانب السنغالي على المستويين التجارى وتوسيع نطاق التعاون بين البلدين من مرحلة التعاون الذى على مستوى القارة الأفريقية خاصة في ظل ترويس مصر

خدمات جديدة للمصدرين لأفريقيا

أكد المهندس خالد الميقاتى رئيس جمعية المصدرين المصريين، اكسبوليك، أن الجمعية بدأت في تقديم خدمات تمويلية وتصديرية جديدة للمصدرين المصريين للدول الأفريقية لمساعدتهم على اتخاذ قرار التصدير الصحيح وتحقيق أعلى قيمة تناهسية للمنتجات المصرية وذلك بداية من خروج البضائع من المصنع في مصر إلى الوصول إلى المستورد الأفريقى... كما تقوم الجمعية حالياً بعمل حصر شامل للواردات لكل دولة أفريقية وتحديد الفرص الواعدة في كل قطاع بجانب احتساب أقل تكلفة للشحن بهدف توفير هذه المعلومات للمصدرين المصريين.

وأوضح الميقاتى خلال لقائه بأعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين أن الخدمات الجديدة تشمل القضاء على أبرز التحديات التي تواجه الصادرات المصرية للدول الأفريقية وذلك من خلال توفير التمويل اللازم من البنوك وفي مقدمتها البنك الأفريقى للاستيراد والتصدير وبنك القاهرة لافتاً إلى أن الخدمات التصديرية لا تشمل فقط فتح فرص تصدير للمنتجات النهائية ولكن فتح فرص استثمارية أيضاً منها إقامة مصانع لتجميع المنتج المصري في العواصم الأفريقية خاصة في ظل اهتمام القيادة السياسية في مصر بتحقيق التكامل الاقتصادى وتنمية حجم التجارة بين مصر ودول القارة السمراء في ظل رئاسة مصر للاتحاد الأفريقى.

فاتن عبدالرازق

ضوابط تصديرية جديدة لشركات المناطق الحرة

«هيئة الاستثمار تصدر قراراً بنسب التصدير المقررة

كتب - عبد الحليم سالم

قفزت واسعة حققها الاقتصاد المصرى خلال لسنوات الأخيرة، عبر ضبط المالية العامة، تقليص عجز الموازنة وزيادة نسبة النمو، تواصل الحكومة تلك الجهود عبر تعزيز الاتجاه جاذب للميزان التجارى، من خلال تقليل واردات وتعزيز الصادرات، بما يضمن تعظيم وارد الدولة وإنعاش النمو وحركة التصنيع والتجارة. في هذا الإطار، أعدت هيئة الاستثمار خطة جديدة لتعزيز قطاع التصدير، بما يضمن تقوية مركز الاقتصاد المصرى وزيادة تنافسية الصادرات المصرية. ولتحقيق هذا الهدف، أصدرت هيئة الاستثمار قراراً بنسب التصدير المقررة للمناطق الحرة، متتابعة مدى التزامها بنسب التصدير المقررة لها، وينص القرار على إخطار كل المشروعات القائمة في المناطق الحرة بضرورة الالتزام بنسب التصدير المقررة خلال 2019، مع التشديد على أنه حال عدم الالتزام بذلك النسب سيخضع موقوف كل مشروع على السلطة المختصة بالهيئة، لتقرير ما تراه مناسباً في هذا الشأن. وقررت الهيئة، بحسب نص القرار الموقع من مجلس عادل، الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار، تشكيل مجموعة عمل من إدارتى التنفيذ والبحث في كل منطقة، لمراجعة نسب التصدير لمشروعات المنطقة بصفة دورية كل 3 أشهر، على أن تحسب نسب التصدير (محل/

إقرار البرنامج الجديد للمساندة.. الأسبوع المقبل

6 مليارات جنيهه موازنة « تنمية الصادرات » العام الجديد

جلسات بين الضرائب و« الشركات » لإنهاء ملف التسويات

إلى 40% وتمتية الصعيد والمناطق الحدودية وزيادة صادرات المشروعات الصغيرة.

إلى جانب تعزيز النفاذ لسوق جديدة ومساندة تكاليف الشحن وتعزيز البنية الأساسية للتصدير من خلال المعارض المحلية والخارجية وتبادل البعثات التجارية البريجية وزيادة قدرة سمر النافسية.

ويعتمد البرنامج بصفة أساسية على عدد من الإجراءات تشمل تقييم الأثر سلباً والتسكين من التكنولوجيا والوصول للتسويق وتوفير الصعالة المدرية والشفافه للسوق والمعلومات في القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى تنفيذ برامج مخصصة لتحديث الصناعة وتحسين الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية وتحسين الجودة إلى جانب تصحيح التوازن المالية من خلال تنمية سلاسل القيمة وتنفيذ برامج تصحيح التصنيع المحلي.

الذي والتكنولوجي مثل المشاركة في المعارض وتحديث وتطوير الخطط الصناعية، وقد تم تخصيص 6 مليارات جنيه كموازنة لصندوق تنمية الصادرات اعتباراً من العام المالي الجديد 2019-2020.

ويستهدف البرنامج خلال السنوات الخمس المقبلة تحسين ترتيب مصر في قائمة الدول المصدرة من المركز 54 إلى أحد المراكز الأربعة الأولى، ومضاعفة الصادرات المصرية من 24.8 مليار دولار إلى 55 مليار دولار، وتحسين الميزان التجاري وزيادة الاستثمارات الصناعية والمنتجات المحلية الصناعية إلى جانب زيادة القيمة المضافة للصادرات المصرية وتخفيض نسبة البطالة، فضلاً عن زيادة وتوزيع الأسواق المستهدفة للمنتجات المصرية.

تتمثل أهم محاور البرنامج الجديد لمساندة الصادرات العمل على زيادة نسب تصحيح التصنيع المحلي لتصل



حسام فريد

من قبل مجلس إدارة الصندوق- تخصيص 40% من موازنة البرنامج رد أعباء نقدية و30% تسويات مع وزارة المالية و30% دعم غير مادي ويشمل خدمات الدعم

وعهدت الأشهر الماضية لقاءات مكثفة بين المجالس التصديرية الممثلة لكافة القطاعات الصناعية والمهنيين للاستماع إلى مقترحاتها وتوصياتها قبل وضع البرنامج الجديد للمساندة.

كما تم إقرار برنامج التوعية للمستهلكات القديمة بعد تقديم المجالس لبيانات الشركات التي لها مديونيات مستحقة، وإطلقت البداية بلقاءات تم عقدها مع ممثلة الضرائب لتعمل مقابلة معها بالنسبة لأية مطالب يتواجد عليها نزاعات ضريبية، وهو ما قد لاقى إجابات إيجابية من جانب البعض الذي طالب بأن تكون المقابلة مفتوحة أمام كافة أنواع الضرائب سواء كانت قديمة أو جديدة.

وتنضم الإشعار الاستراتيجي العام للبرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية حسب ما تم إعلانه.

كشفت، منى الينديوي،

قال حسام فريد، مستشار وزير التجارة والصناعة والمنسق العام للمجالس التصديرية، له العالم اليوم إنه تم الانتهاء من كافة المقررات الخاصة بالبرنامج الجديد للمساندة، وجاري عرضه على رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، للموافقة عليه، قبل إقراره من صندوق تنمية الصادرات، خلال اجتماعه الأسبوعي المقبل.

وفيما يتعلق بتسويات المستحقات القديمة للشركات، أكد «فريد» أن التسوية يتم إجرائها حالياً وأن هناك جلسات تم عقدها بين مصلحة الضرائب وعدد من الشركات، بعد أن تقدمت كافة المجالس التصديرية بقوائم شركاتها التي تتواجد لها مستحقات لدى صندوق تنمية الصادرات.

كشفت - هاجر حجازي

بروتوكول تعاون مع كل من مصلحة الجمارك والشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية MTS لتنفيذ منظومة النافذة الواحدة الرقمية بموانئ القاهرة الجوية وقرية البضائع وبور سعيد كمرحلة أولى وذلك تمهيداً لفتحها على موانئ دمياط والعين السخنة والأببية المصرية كمرحلة ثانية، فضلاً عن إمكانية التمثيل التجاري المصري في عمان، وزيادة في صادرات مصر للأردن

أكد المهندس محدي فهمي رئيس مصلحة الكيمياء التابعة لوزارة التجارة والصناعة حرص المصلحة على تطبيق أعلى معايير الجودة لجميع المنتجات والسلع ومستلزمات الإنتاج المختلفة والتأكيد الدائم على تطبيق المواصفات القياسية المصرية والعالمية الخاصة بجودة المنتجات حفاظاً على صحة ومكانة المنتجات المصرية وصحة وسلامة المستهلكين، وكشفت رئيس المصلحة عن أنه يجري حالياً

بروتوكول لتنفيذ منظومة النافذة الرقمية بالموانئ

التمثيل التجاري المصري في عمان، وزيادة في صادرات مصر للأردن

الاتحاد الأوروبي يشهد بمنظومة الرقابة على الصادرات الزراعية

البنك المصري لتنمية الصادرات بصدد

ضع استراتيجية خمسية جديدة

١,٣ مليار دولار زيادة في صادرات مصر إلى دول أفريقيا خلال عام ٢٠٢٢% نمواً بالتبادل التجاري.. و١٥% لـ «الواردات»

حقله وارغام عباً الاقتصاد الأفريقي خلال عام 2018

كتبت: منى الينديوي

في أحدث تقرير صادر عن مطالب بنطبق سياس النمو الإاقتصادى العالمى

المصدر: الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي

أكد أحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أهمية تعزيز التعاون العالمي لمواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وذلك من خلال تخفيف حدة التوترات التجارية والتكنولوجية، والعمل على معالجة قضايا تغير المناخ والضرائب الدولية والفساد والأمن الإلكتروني واستغلال الفرص ومواجهة التحديات المصاحبة للتكنولوجيات الحديثة في مجال المدفوعات الرقمية.

وأشار التقرير الى أهمية تجنب التعريفات الجمركية لاستهداف الموازين التجارية الثنائية أو كأداة لمعالجة خلافات دولية، كما ينبغي تقوية وتحديث النظام التجاري متعدد الأطراف وتوسيعه ليشمل مجالات الخدمات الرقمية والدعم ونقل التكنولوجيا.

وقد خفض الصندوق توقعاته للنمو العالمي إلى ٣,٢٪ عام ٢٠١٩ حيث يرجع هذا التخفيض إلى التطورات السلبية المفاجئة في نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، كما يرجع تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى التوترات التجارية المحتملة -رغم الهدنة- بين الولايات المتحدة والصين إلى جانب توترات التكنولوجيا التي تفجرت مؤخرا لتشكل خطرا على سلاسل توريد التكنولوجيا العالمية، وزيادة احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

كما أنه من المتوقع انخفاض النمو في الفترة القادمة في عدد من الاقتصاديات المتقدمة تشمل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو إلى ١,٧٪ مع تلاشي أثر التنشيط المالي في الولايات المتحدة وتراجع احتمالات النمو طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة تائراً بضعف نمو الإنتاجية وشيخوخة السكان. كما خفض الصندوق توقعاته لاقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنسبة ٠,٣ نقطة مئوية



عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٤,١٪، حيث يرجع خفض التوقعات بالنسبة للصين إلى رفع الولايات المتحدة تعريفاتها الجمركية في شهر مايو، بينما يرجع التخفيض الأكبر في الهند والبرازيل إلى تراجع الطلب المحلي إلى مستوى أقل من المتوقع.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية يرجع السبب وراء تخفيض التوقعات -رغم ارتفاع أسعار البترول- إلى تعطل الإمدادات، مثلما حدث في روسيا وشيلي، والعقوبات المفروضة على إيران، حيث يعتمد التعافي المتوقع للنمو في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على تحسن نتائج النمو في

من صندوق النقد الدولي سات داعمة لمواجهة نباطؤ



الصين، وعدم تعافي منطقة اليورو، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتصاعد التوترات الجغرافية-السياسية. وينبغي أن توازن سياسة المالية العامة في الدول بين قضايا النمو والمساواة والاستدامة، بما في ذلك حماية الأفراد الأقل دخلا في المجتمع، كما يتعين تعزيز الاستثمار في البنية التحتية المادية والاجتماعية لزيادة النمو الاقتصادي الى جانب العمل على تطبيق مزيد من التيسير لسياسات المالية العامة، وذلك حسب ظروف كل بلد على حدة.

اقتصاديات الأرجنتين وتركيا وإيران وفنزويلا. ولا يزال تصاعد التوترات على صعيدي التجارة والتكنولوجيا من أكبر المخاطر السلبية التي تتعرض لها الأفاق المتوقعة والتي يمكن أن تحدث اضطرابا كبيرا في سلاسل العرض العالمية. فالأثر المجمع للتعريفات الجمركية المفروضة في العام الماضي والتعريفات المحتملة المعلنة في مايو الماضي بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن يخفض مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٠,٥٪. ومن المخاطر الكبيرة الأخرى احتمال حدوث تباطؤ غير متوقع في

ما وراء الأرقام

بلغت الصادرات المصرية لدول الكوميسا نحو مليار و ٥٢٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ مقابل مليار و ١٣٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة ٣٤,٥٪، في حين سجلت الواردات المصرية من أسواق دول الكوميسا ٧٩٢ مليون دولار مقابل ٥٠٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ٥٦,٨٪، كما سجل الميزان التجاري فائضاً لصالح مصر بنسبة ١٥,٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٧



بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول تجمع الكوميسا ٢ مليار و ٣١٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ مقابل مليار و ٦٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة ٤١٪.



بلغ حجم التجارة بين مصر وكينيا ٦٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٥٥٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ١٥,٧٪.



بلغت الصادرات المصرية للسوق الكيني العام الماضي ٣٥٣ مليون دولار مقابل ٢٩٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ٢١,٧٪، بينما سجلت الواردات المصرية من السوق الكيني ٢٨٨ مليون دولار مقابل ٢٦٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت ٩,٥٪.



تأتى الاستثمارات المصرية بكينيا في المركز الـ ٢٤ من بين الدول المستثمرة في السوق الكيني بإجمالي استثمارات قيمتها ٣٦,٦ مليون دولار، في حين تحتل الاستثمارات الكينية المرتبة ٨٠ في قائمة الدول المستثمرة بالسوق المصري بقيمة استثمارات تبلغ ٧,٧ مليون دولار موزعة على ٢٢ شركة.



تصل الطاقة الإنتاجية للألومنيوم في منطقة الشرق الأوسط حالياً حوالي ١,٢ مليون طن بينما يبلغ حجم الطلب حوالي ١٠ مليون طن.



بلغ حجم الصادرات المصرية لفرنسا خلال عام ٢٠١٨ نحو ٨٦٢ مليون دولار مقابل ٥٧٨ مليون دولار عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها ٤٩٪، حيث أدت هذه الزيادة الى انخفاض عجز الميزان التجاري لمصر مع فرنسا بمعدل ٢٧٪.

افتتاح مركز تقييم القدرات والمسابقات بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة



افتتح الدكتور مصطفى مديولي، رئيس مجلس الوزراء، مركز تقييم القدرات والمسابقات التابع للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وذلك بمقر مركز إعداد القادة للقطاع الحكومي ويضم المركز خمس قاعات رئيسية وتتسع قاعاته لأكثر من ٥٠٠ فرد للاختبار في المرة الواحدة، كما يشتمل المركز على أربع وحدات تسجيل البيانات وطباعة بطاقات التسجيل، ومجهز بأحدث أجهزة الحاسب الآلي، والشاشات الذكية، ووسائل العرض

المختلفة، وغيرها، بحيث يتم الاختبار والتقييم ومعرفة النتائج إلكترونياً أولاً بأول.

وقال الدكتور مصطفى مديولي رئيس مجلس الوزراء، إن الحكومة تسعى أن تصبح مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٠، وأن الحكومة تعمل على ميكنة لعدد كبير من الخدمات الحكومية، بجانب مبادرة الشمول المالي والتطوير الكامل للقدرات البشرية.

ومن جانبه أوضح الدكتور صالح الشيخ أن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن مركز تقييم القدرات والمسابقات، يستهدف تحقيق العدالة والشفافية وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف والتدريب والترقي، ولضمان تحقيق معايير الحوكمة واستقطاب أفضل العناصر للعمل بالجهاز الإداري للدولة، وضمان كفاءة استخدام مخصصات التدريب إلى جانب ضمان شغل الكفاءات مواقع القيادة.

وأضاف أن الجهاز أعد بنوك الأسئلة في العديد من التخصصات منها الجدارات السلوكية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والمعلومات العامة، وذلك من خلال مجموعة من الخبراء والمتخصصين من أساتذة الجامعات، لافتاً إلى أنه تم التحقق من كفاءة المنظومة من خلال استخدامها في اختبار موظفي بعض الجهات الحكومية. وقد تم بالفعل إجراء تشغيل تجريبي للمنظومة الجديدة، وإجراء



تقييم شامل للمتقدمين لشغل وظائف قيادية في عدد من المصالح والجهات الحكومية منها: مصلحة الضرائب وهيئة السلع التموينية، إلى جانب تقييم المتقدمين لشغل وظائف قيادية على المستوى المحلي بوزارة التنمية المحلية، وأيضاً تقييم المتقدمين لعضوية المجلس التطوعي للشباب بمحافظة الوادي الجديد، وكذا تقييم الاحتياجات التدريبية لقيادات وزارة البيئة.

إحالة 706 موظف للنيابة الإدارية لتعاطيهم المخدرات طبقاً للقانون



بجانب أيضا سيتم استمرار تكثيف حملات الكشف على سائقي حافلات المدارس وكذلك سائقي الطرق السريعة، بالتعاون مع الجهات المعنية من أجل التأكد من عدم تعاطيهم المواد المخدرة. وأوضحت الوزارة أن من يطلب العلاج من الإدمان طواعية يتم اعتباره كمرضى، وعلاجه بالمجان وفي سرية تامة من خلال الخط الساخن لعلاج مرضى الإدمان «١٦٠٢٣»، ومن دون ذلك ويثبت تعاطيه للمواد المخدرة يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وإيقافه عن العمل

أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي نتائج لجنة الكشف عن تعاطي المخدرات بين العاملين من موظفين وعمال وسائقين بالمؤسسات والهيئات والمديريات التابعة للوزارات والمصالح الحكومية في المحافظات المختلفة، حيث كشفت اللجنة على ٣٦٠٦٧ موظف في ٢٠ وزارة، وكذلك في المؤسسات والمديريات التابعة لهم في ٢٠ محافظة حتى الآن. وشملت المحافظات التي أجري فيها الكشف عن المخدرات القاهرة والإسكندرية والقليوبية والشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وبنى سويف والمنيا وسوهاج وأسوان والجيزة والفيوم والإسماعيلية والسويس وكفر الشيخ والدقهلية ودمياط وبورسعيد ، وذلك خلال شهري يونيو ويوليو الحالي وتبين تعاطى ٧٠٦ حالة للمواد المخدرة، وإحالتهم إلى النيابة الإدارية لإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، حيث تصل العقوبات إلى الفصل من العمل. وأكدت الوزارة استمرار تكثيف حملات الكشف عن تعاطي المخدرات بين العاملين في الجهاز الإداري للدولة، لتشمل مختلف المؤسسات الحكومية خلال الأيام المقبلة، تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية وتوصيات مجلس الوزراء، حيث يتم التنسيق مع كافة المؤسسات والهيئات من أجل تكثيف الحملات بشكل مستمر،

س و ج :- قانون الخدمة المدنية

مد الفترة بقرار من المحكمة التأديبية الخاصة.
س/ ماذا يترتب على حبس الموظف احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي؟
ج/ يوقف عن العمل بقوة القانون ، ويحرم من نصف أجره في حالة الحبس احتياطي أو تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي ، ويحرم من كامل أجره إذا كان الحبس لحكم جنائي نهائي .
س/ هل يجوز ترقية الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية او الجنائية او الموقوف عن العمل مدة الإحالة او الوقف ؟
ج/ لا يجوز ، على الاخذ في الاعتبار طبقاً للقانون انه لا يجوز تأخير ترقية الموظف لمدة لا تزيد عن عامين.
س/ هل هناك نص في القانون على محو الجزاءات التأديبية ؟
ج/ نعم ، حيث يتم محو الجزاءات بعد انقضاء فترات محددة بعد تاريخ توقيع الجزاء ، وذلك على النحو التالي:
سنة : في حالة الإنذار والتنبيه والخصم من الاجر مدة لا تزيد عن ٥ أيام .
سنتين : في حالة اللوم والخصم من الاجر مدة تزيد عن ٥ أيام وحتى ١٥ يوم .
ثلاث سنوات : في حالة الخصم من الاجر مدة تزيد عن ١٥ يوم حتى ٣٠ يوم .
٤ سنوات : بالنسبة الى الجزاءات الأخرى ماعدا جزاءي الفصل او الإحالة الى المعاش .

س/ هل يجوز للموظف ممارسة أي عمل حزبي أو سياسي داخل مكان العمل أو بمناسبة تأديته للعمل أو القيام بجمع تبرعات أو مساهمات لصالح أحزاب سياسية أو نشر الدعاية أو الترويج لها ؟
ج: لا يجوز ، ويحظر على الموظف بصفة خاصة مباشرة هذه الأعمال طبقاً للمادة ١٥٠ من القانون .
س/ ماذا يحدث اذا قام الموظف بأي من الأعمال المشار اليها سابقاً ؟
ج/ يحاكم ويسأل تأديبياً ويحال الموظف الى التحقيق فيما نسب اليه من مخالفات، وذلك بموافقة أحد رؤسائه الإداريين ممن لا يقل مستواه الوظيفي عن مدير عام طبقاً للمادة ١٥١ .
س/ ما هي الضمانات التي قررها القانون للموظف فيما يتعلق بالتأديب ؟
ج/ ١- لا يجوز توقيع أي جزاء على الموظف دون التحقيق معه طبقاً للقانون .
٢- يجب ان يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسبباً وواضحاً
٣- لا يجوز فصل الموظف من الخدمة أو إحالته الى المعاش الا بحكم من المحكمة التأديبية الخاصة.
س/ هل يجوز للسلطة المختصة وقف الموظف عن العمل احتياطي اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ؟
ج/ نعم يجوز ، لكن بشرط الا تزيد المدة عن ٣ شهور، ويجوز

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

The General Organization For Government Printing Offices



*دور الهيئة :

تؤدى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية منذ إنشائها عام ١٨٢٠ وحتى الآن دورا هاما في تطوير صناعة الطباعة وفنونها فى مصر وإعداد الكوادر الفنية المؤهلة من كافة الجوانب العلمية والعملية لتغطية احتياجات الأسواق المصرية والعربية فى مجال الطباعة.. وتقوم الهيئة بشكل أساسى بكافة أعمال الطباعة والتجليد اللازمة للجهاز الإدارى للدولة، إلى جانب طباعة الكتب المدرسية والجامعية والكراسات المدرسية والكشاكيل و المصحف الشريف بالإضافة إلى مطبوعات الجريدة الرسمية والوقائع المصرية والنشرات الرسمية ومطبوعات الهيئات وشركات قطاع الأعمال العام والخاص والبنوك ومطبوعات رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وبرامج زيارات رئاسة الجمهورية.

السريع فى كافة فنون الطباعة لسد احتياجات سوق العمل فى مجال الطباعة من العمالة الفنية المدربة الماهرة على المستوى القومى ولتكون مدة التدريب تسعة أشهر متصلة يوجد بالهيئة أيضاً مدرسة ثانوية فنية للطباعة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم لتخريج فنيين قادرين على تشغيل أحدث وسائل الطباعة الحديثة، ويتم تدريبهم داخل ورش الهيئة خلال مراحل التشغيل المختلفة. تقوم الهيئة بتنظيم دورات تدريبية فى المجالات الفنية لمهن الطباعة للعاملين فى المصالح الحكومية والهيئات العامة والوافدين من الدول العربية والأفريقية.

تمتلك الهيئة أحدث وحدة تصميمات وفصل ألوان فى مصر لعمل المونتاج الإلكتروني لجميع مطبوعات الهيئة وكذلك لجميع الجهات المعنية بالطباعة مثل بعض المؤسسات الصحفية التى لا يتوفر لديها مثل هذه الأجهزة . قامت الهيئة بإدخال أحدث ماكينات طباعة برايل لذوي الاحتياجات الخاصة من ضمن اسطول الطباعة بالهيئة وطباعة الكتب المدرسية والجريدة الرسمية بطريقة برايل أنشأت الهيئة بالتعاون مع وزارة القوى العاملة مركزاً للتدريب

*أنشطة الهيئة :

- كتالوجات ومطبوعات تجارية - كراسات وكشاكيل.
- أجندات التقاويم الميلادية بمختلف أشكالها -أظرف وعلب.
- المجلات والجرائد والمطبوعات الخاصة.
- الكتب القانونية والموسوعات المتخصصة.
- فصل ألوان وإنتاج الأفلام والألواح الطباعية.

- طباعة المصحف الشريف وكتب التراث الديني.
- الجريدة الرسمية والوقائع المصرية.
- المطبوعات الحكومية. (ذات القيمة والحسابية والموحدة)
- الكتب المدرسية وكراسات الإجابة.

العنوان ٢٢ شارع كورنيش النيل - امبايه - الجيزة
مركز بيع المطبوعات الحكومية بمقر الهيئة « تليفون داخلى ٣٦٠ »
مركز بيع المطبوعات الحكومية ميدان الأوبرا / القاهرة
مركز بيع المطبوعات الحكومية ٣ ش الشهيد جلال الدسوقي / الحضرة / الإسكندرية
الرقم البريدي: ١٢٦٦٣ تلغرافيا: أميرية مصر
- تليفون: ٣٣١١٨٢٥٦ - ٢٠٢ - ٣٣١١٨٢٤٨
- البريد الإلكتروني: www.alamiria.com

رئيس مجلس الوزراء يصدر قراراً بتعيين قيادات جديدة بوزارة التجارة والصناعة



السيد/ محمود
عبد المجيد



السيد/ياسر
جابر



السيدة/سحر
حسن الشیخة



السيد/صبحي
مقار

أصدر الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء قراراً بتعيين عدد من القيادات الجديدة بوزارة التجارة والصناعة شملت السيد/ محمود عبد المجيد، رئيساً للإدارة المركزية للشئون القانونية بقطاع مكتب الوزير، والسيد/ ياسر جابر، رئيساً للإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين بقطاع مكتب الوزير والسيدة/ سحر حسن الشیخة، رئيساً للإدارة المركزية لنظم المعلومات بقطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات والسيد/ صبحي مقار، رئيساً للإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق بقطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات.

ويأتي هذا القرار في إطار التوجه الحالي لوزارة التجارة والصناعة نحو تعيين كوادر جديدة تسهم في تفعيل دور الوزارة في خدمة مجتمع الأعمال والمصدرين والمستوردين وبما ينعكس إيجابياً على الدور المحوري للوزارة داخل منظومة الاقتصاد المصري.



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade_Industry](https://twitter.com/Trade_Industry)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



mti.gov.eg

